الخلافات النحوية فيما أتى على "أفعل" الفعلية والاسمية"

د. نضال مشرف مخلف خير الله

وزارة التربية – مديرية تربية الانبار

Dr.nidhal.joani78@gmail.com

الملخص:

يتناول هذا البحث صيغة "أفعل" وما يحيط بها من خلافات نحوية، وقد تم تسميته "الخلافات النحوية فيما أتى على أفعل: الفعلية والاسمية ."

تتمثل أهداف هذه الدراسة في توضيح أهمية أحد الأوزان العربية من الناحية النحوية وما يرتبط بها من مسائل خلافية. اعتمدت في هذا البحث على المنهج التاريخي، الوصفي، والتحليلي، حيث قمت بعرض آراء النحاة في هذه المسألة مع مراعاة الترتيب الزمني لأقوالهم، ثم قمت بتحليل تلك الآراء والبحث عن أدلتهم من كتبهم الأصلية أو من المصادر التي نقلت عنهم، كما تناولت الردود عليها، وخلصت إلى ترجيح ما أراه مناسبًا في نهاية البحث. وقد اتبعت أيضًا المنهج الاستقرائي من خلال استكشاف كتب التراث وجمع ما تفرق منها ليكون في دراسة واحدة.

تطلبت خطة البحث أن أبدأ بتمهيد تناولت فيه أنواع صيغة "أفعل" ومعاني "أفعل" الفعلية، ثم قسمت مسائل البحث إلى مبحثين، وأنهيت البحث بخاتمة تناولت فيها أهم النتائج، تلتها فهرسة للمصادر والمراجع وأخرى للمحتويات.

الكلمات المفتاحية : (الخلافات، النحوية، أفعل، الفعلية، الاسمية).

Grammatical differences regarding the verbal and nominal verbs

Dr. Nidal Mushrif Mukhlef Khair Allah

Ministry of Education – Anbar Education Directorate

Dr.nidhal.joani78@gmail.com

Abstract:

This research deals with the formula "af'al" and the grammatical differences surrounding it, and it was named "Grammatical differences in what came with Af'al: the verbal and the nominal".

The objectives of this study are to clarify the importance of one of the Arabic weights from a grammatical point of view and the controversial issues related to it. In this research, I relied on the historical, descriptive, and analytical approach, where I presented the opinions of grammarians on this issue, taking into account the chronological order of their statements, then I analyzed those opinions and searched for their evidence from their original books or from the sources that quoted them, and I also addressed the responses to them, and concluded by preferring what I saw as appropriate at the end of the research. I also followed the inductive approach by exploring heritage books and collecting what was scattered from them to be in one study.

The research plan required that I start with an introduction in which I addressed the types of the formula "af'al" and the meanings of the verbal "af'al", then I divided the research issues into two sections, and ended the research with a conclusion in which I addressed the most important results, followed by an index of sources and references and another for the contents.

Keywords: (disagreements, grammar, verb, verbal, nominal).

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين، وبعد:

إن العلم يعد كنزًا لا ينضب، واللغة العربية هي المفتاح الذي يفتح أبوابه، والأداة التي تساعد في استخراج جوهره. لذا، فإن الحاجة إلى تعلمها ملحة، والآراء حول أهميتها في التعلم صائبة. لقد أولى أسلافنا الصالحون اهتمامًا كبيرًا بلغة القرآن، فكرسوا جهودهم في تدريسها وتصنيفها، بين مؤلف وشارح، ومختصر ومهذب. ومن هنا، رغبت في السير على خطاهم والمساهمة بما أستطيع، فاخترت موضوعًا بعنوان:

"الخلافات النحوية فيما أتى على "أفعل" الفعلية والاسمية"

وكان الهدف من البحث ما يأتي:

أولاً: جمع ما ورد من خلافات نحوية تتعلق بهذا الوزن من الأفعال مثل "أفعل" في التعجب، بالإضافة إلى الأسماء مثل (أفعل التفضيل)، وتنظيم ذلك في كتابين.

ثانياً: تحليل آراء النحاة في مسائل هذا البحث، واستعراض أدلتهم ومناقشتها، والرد عليها، مع ترجيح ما يراه البحث الأكثر صحة.

منهجية في البحث:

اتبعت في هذا البحث المنهج التاريخي والوصفي والتحليلي، كما يأتي:

أولاً: اختيار عنوان ملائم لكل مسألة وبدء التمهيد لها.

ثانياً: عرض آراء النحاة وأدلتهم، والرد عليها إن وُجد، مع مراعاة الترتيب الزمني لهؤلاء النحاة.

ثالثاً: توثيق السجلات النثرية والشعرية للنحاة والشواهد التي استندوا إليها.

رابعاً: إجراء الترجيح بعد تحليل ومناقشة أقوال النحاة.

خطة البحث:

تطلبت خطة البحث تقسيمه إلى مبحثين، يسبقهما مقدمة وتمهيد، ويتبعهما خاتمة وفهرس للمصادر والمراجع. في المقدمة، تم توضيح أهداف البحث، والمنهج المتبع فيه، والخطة التي تم السير عليها. أما في التمهيد، فقد تم تناول أنواع "أفعل"، وما يُبنى على "أفعل" الفعلية، بالإضافة إلى معانيها، وظهور "أفعل" بمعنى "فعل"، وكذلك ظهور "أفعل" و"فعل" بمعنى واحد، مع توضيح حالتي ظهورهما بشكل منفصل.

المطلب الأول: "أفعل" في التعجب بين الاسمية والفعلية.

المطلب الثاني : حكم الفصل بين (أفعل) في التعجب ومعموله بالظرف.

المطلب الثالث : حكم صوغ التعجب والتفضيل من "أفعل".

المبحث الثاني: خلافات نحوية فيما أتى على (أفعل) الاسمية

المطلب الأول: حكم صرف (أفعل) الذي مؤنثه (فعلاء) إذا ذكر بعد التسمية.

المطلب الثاني: حكم تقديم "من" ومجرورها على (أفعل التفضيل.

المطلب الثالث : حكم الجمع بين "أفعل التفضيل المقترن بـ "أل" ومن الجارة.

الخاتمة : ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها خلال هذا البحث

الدراسات السابقة:

توجد العديد من الدراسات التي تناولت موضوع هذا البحث، منها:

أولاً: "أسلوب التعجب القياسي بين الدرس النحوي والاستعمال القرآني" للكاتب علي مدلل من المركز الجامعي بالوادي، المنشور في مجلة البحوث والدراسات، العدد، يناير ٢٠٠٩م.

ثانياً: "صيغة أفعل التفضيل في القرآن الكريم (دراسة نحوية)" للدكتور أحمد إبراهيم الجدية والأستاذ بسام حسن مهرة، المنشور في مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، ٢٠١٢م.

ثالثًا: صيغة "أفعل" بين النحويين واللغويين، جامعة الأزهر، نشر البحث في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، د. مصطفى أحمد النماس.

رابعًا: "أفعل التفضيل بين التقعيد والاستعمال: دراسة في تراث الأمثال العربية"، تأليف هنداوي علي محمد، كلية الآداب – جامعة عين شمس.

تختلف دراستي عن هذه الموضوعات، حيث تركزت على جمع القضايا المتعلقة بصيغة "أفعل" وتطبيقها على القرآن وكلام العرب.

تميز بحثي هذا عن الدراسات السابقة من خلال جمع الخلافات النحوية المتعلقة بصيغة "أفعل" سواء في الأفعال أو الأسماء. قمت بتحليل هذه الخلافات، وذكرت أدلة النحاة، وناقشتها، مع ترجيح ما أراه مناسبًا، وعرضت ذلك بشكل واضح.

التمهيد:

أولاً: أنواع "أفعل" وما يُبنى على "أفعل" الفعلية:

تنقسم "أفعل" إلى نوعين: النوع الأول هو "أفعل" الاسمية، والتي تشمل نوعين: النوع الذي يُستخدم للتفضيل، مثل: "زيد أفضل منك"، والنوع الذي يُستخدم للنعت، مثل: "رأيتُ رجلاً أبيض".

أما النوع الثاني فهو "أفعل" الفعلية، والتي تأتي على وزن ثلاثي مع زيادة همزة في بدايتها، وتختلف دلالتها حسب السياق، مثل: "أذهبت عمراً".

أما ما يُبنى على "أفعل" الفعلية، فقد أشار إليه سيبويه في قوله: "أما الألوان فإنها تُبنى على (أفعل)، ويكون الفعل على وزن فعل يفعل، والمصدر على وزن فُعْلَة". وقد يأتي الفعل على وزن فَعُل يفعل، كما في كلمة "أدِمَ يأدَمُ" بمعنى أدمة، ومن العرب من يقول "أدم يأدُمُ" بمعنى أُدمة. وقد يُبنى أيضًا على (أفعل) ويكون الفعل على وزن فعل يفعل، والمصدر على وزن فعل، وذلك في الحالات التي تتعلق بالداء أو العيب، لأن العيب يشبه الداء، لذا فعلوا ذلك كما قالوا: "أجرب" و"أنكد"، ومن ذلك قولهم: "عور يغور عَوْراً".[١]

كما يأتي مصدر (أفعل) أيضًا على وزن فُعُولة وفعلة، مثل "أخشن" بمعنى خُشُونة أو خُشنة، ويُبنى على (أفعل) ما كان مصدره على وزن (فعل)، مثل "أهوج" ومصدره "هوج".[٢]

ثانياً: معاني "أفعل" الفعلية:

أولاً: التعدية: تعني جعل الفاعل بالهمزة مفعولاً. فإذا كان الفعل لازماً، فإنه يتعدى بالهمزة إلى مفعول واحد، مثل: "أذهبت عمراً". أما إذا كان الفعل متعدياً إلى مفعول واحد، فإنه يتعدى بالهمزة إلى مفعولين، كما في قولك: "البست زيداً الثوب".

ويمكن أن تتعدى "أفعل" الفعلية إلى ثلاثة مفاعيل، كما في قولك: "أعلمتُ زيداً أخاه مسافراً".

قال سيبويه: هذا يوضح الفرق بين "فعلت" و"أفعلت" في الفعل من حيث المعنى. فعندما تقول: "دخل" و"خرج" و"جلس"، وإذا أخبرت أن غيره قد صيره إلى شيء من هذه الأفعال، تقول: "أخرجه" و"أدخله" و"أجلسه".[٣]

وقال ابن السراج: "إذا كان الفعل يتعدى إلى مفعولين، وعند نقله من (فعلت) إلى (أفعلت) يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، مثل: "علمت بكراً خير الناس"، وعند استخدام "أعلمت" تصبح: "أعلمت بكراً زيداً خير الناس".[٤]

ثانياً: التعريض، وهو جعل المفعول معرضاً لحدوث الفعل عليه، مثل قولك: "أبعت الدار"، أي عرضتها للبيع. وقد ذكر سيبويه أن صيغة "أفعلته" تأتي بمعنى التعريض لشيء، كما في قولك: "أقتلته"، أي عرضته للقتل.[٥]

ثالثاً: الصيرورة، وهي جعل الفاعل يمتلك ما اشتق منه الصيغة، مثل قولنا: "أثمر الشجر"، أي صار ذا ثمر.

قال سيبويه: وذكر بعض العرب: أفتنتُ الرجل، وأحزنته، وأرجعته، وأعورتُ عينه، حيث أرادوا بذلك أن يجعلوه حزينًا وفاتنًا. وتقول: أجرب الرجل وأنحز وأحال، أي أصبح ذا جَرَبٍ وحيال، ونحاز في ماله.١

رابعًا: الدخول في الشيء، مثل قولك: أمصر الرجل، أي دخل مصر. وقد أشار سيبويه إلى ذلك في قوله: "وتقول: أكثر الله فينا مثلك"، أي: أدخل الله فينا كثيرًا مثلك.٢

خامسًا: التمكين، وهو تمكين الفاعل من أن يصبح مفعولًا، مما يمكنه من القيام بفعل معين، مثل قولنا: "أحفرته البئر"، أي: ساعدته على الحفر. وقد جاء "أفعل" كصيغة مطاوعة لـ "فعل"، كما ذكر سيبويه: "وقد جاء فعلته إذا أردت أن تجعله مفعولًا، وذلك مثل: فطرته فأفطر".٣

سادسًا: الدلالة على السلب والإزالة، كما في قولك: "أعجمت الكتاب"، أي: أزلت عجمته. سابعًا: الاستحقاق، حيث قال سيبويه: "أصرم النخل وأمضغ، وأحصد الزرع وأجز النخل وأقطع"، أي: قد استحق أن يُفعل به هذه الأمور.٤

بالإضافة إلى ذلك، هناك "أفعل" الاسمية، والتي تعني الوصف المبني على "أفعل" لتمييز صاحبه عن غيره في أصل الفعل، وهي ما تعرف بأفعل التفضيل. ٥

أما "أفعل" في التعجب، فتعني انفعالًا يحدث في النفس نتيجة استغراب أمر له ميزة بسبب زيادة فيه، كما في قولك: "ما أجمل السماء".

المبحث الأول: خلافات نحوية فيما أتى على (أفعل) الفعلية.

المطلب الأول

"أفعل" في التعجب بين الاسمية والفعلية.

يُعرَّف التعجب بأنه تعبير عن الإعجاب بزيادة في وصف الفاعل، حيث يكون السبب وراء ذلك غير واضح. ويُظهر التعجب المتعجب منه بشكل يميزه عن غيره، أو يمكن القول إنه يُظهره بشكل فريد.[٦]

يمكن تقسيم التعجب إلى نوعين: الأول هو التعجب السمعي، مثل قولهم: "سبحان الله"، أو كما ورد في قوله تعالى: "كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ".[٧]

وقياسي وله صيغتان: "ما أفعل" و"أفعل به"، مثل: "ما أجمل السماء" و"أحسن بزيد". [٨]

وقد اختلف النحويون في تصنيف "أفعل" في التعجب إلى ثلاثة آراء. الرأي الأول، الذي يتبناه البصريون والكسائي، هو أن "أفعل" في عبارة "ما أفعل" يُعتبر فعلاً وليس اسماً، ويُعرب كفعل ماضٍ، حيث يكون الفاعل ضميراً مستتراً تقديره "هو"، وتكون الجملة في موضع الخبر لـ"ما".[٩]

وقد أشار ابن السراج إلى أن قولك "ما أحسنني" يدل على أنها فعل، لأنه لو كانت اسماً لكان التركيب "ما أحسني" شبيهاً بـ"ضاربي"، ولا يمكن أن تقول "ضاربني". [١٠]

ومن جهته، ذكر الشاطبي أن هناك اختلافاً حول "أفعل"، حيث اعتبر الكوفيون أنها اسم، بينما اعتبرها البصريون فعلاً ماضياً.[١١]

احتجوا بما يلي:

أولاً: إن "ما" في عبارة "ما أفعل" تُعتبر استفهامية، والاستفهام الذي يتضمن تعجبًا لا يتبعه إلا الأسماء، كما في قوله تعالى: "وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ".[١٢]

ثانيًا: تصغير العرب مثل: "ما أُمَيْلِحه" و"ما أُحيسنه"، حيث إن التصغير يعد من خصائص الأسماء.[١٣]

ثالثًا: إن فتحة "أفعل" تُعتبر إعرابًا وليس بناءً، لكنها جاءت لتعارض المبتدأ؛ لأن تعارض الخبر مع المبتدأ في المعنى يستلزم نصب الخبر عندهم. كما أن "أفعل" هنا تعبر عن وصف للمتعجب منه، والذي يُعتبر منصوبًا تشبيهًا بالمفعول، مما يستدعي نصب "أفعل".[١٤]

رد ابن السراج عليهم قائلاً: "إذا قال قائل: لماذا تُصغر هذه الأفعال، مثل: ما أميلحه وأحيسنه، بينما الفعل نفسه لا يُصغر؟ فالجواب هو أن هذه الأفعال، لأنها تلازم موضعاً واحداً ولا تتصرف، تشابه الأسماء الثابتة التي لا تتغير، مثل (يفعل) وغيرها من الأمثلة، لذا صغرت كما تُصغر."[١٥]

كما رد العكبري على احتجاجهم بأن التصغير في هذا الفعل جاز لثلاثة أسباب:

الأول: أن هذا الفعل يشبه الاسم في ثباته.

الثاني: أن التصغير في الفعل جاء كبديل عن التصغير في مصدره، كما هو الحال في الإضافة إلى الفعل في اللفظ، وهي في التقدير تعود إلى مصدره.

الثالث: إنَّ صيغة (أفعل) في التعجب تشبه صيغة (أفعل) في التفضيل، وهذا الشبه اللفظي له تأثير واضح.[١٦]

أما بالنسبة لعدم إلحاق الضمائر، فقد ردَّ العكبري ذلك بوجود ضمير (ما)، الذي يُعتبر مفردًا في جميع الأحوال، كما أنَّ تاء التأنيث لا تُلحق لأنَّ (ما) مذكر. أما الواو والياء، فلا يُعتبران حجة في هذا السياق، إذ توجد أفعال مشابهة مثل (استحوذ)، حيث إنَّ الفعل يشبه الاسم و(أفعل) في التفضيل، لذا يُطبق عليها حكم الصحة.[١٧]

يتضح من ذلك أنَّ رأي البصريين هو الرأي الراجح، وهو اعتبار "أفعل" فعلًا في التعجب، وذلك للأسباب التالية:

أولاً: الأصل في الخبر هو الرفع وليس النصب.

ثانياً: لا يُعتبر نصب الثاني بالمخالفة أولى من نصب الأول بالمخالفة أيضاً، فإذا تم نصب الخبر، فما الذي يمنع من نصب المبتدأ وفقاً لقول الكوفيين؟

ثالثاً: المخالفة موجودة في جملة مثل: "جاء زيد لا عمرو"، ومع ذلك لم يتم نصب الثاني، مما يدل على أن الخلاف لا يستوجب النصب. [١٨]

رابعاً: يتطلب وجود نون الوقاية مع ياء المتكلم، كما في قولنا: "ما أحسنني".

المطلب الثاني

حكم الفصل بين فعل التعجب (أفعل) ومعموله بالظرف

هو أنه في الأصل يُفضل عدم الفصل بينهما. ومع ذلك، فقد أباح بعض النحاة الفصل باستخدام الظرف أو الجار والمجرور، وذلك لأن هذا الفصل يشبه في ثباته استخدام "إنَّ". يُسمح بالفصل بالظرف والجار والمجرور ما لم يكن لهما علاقة مباشرة بالمعمول. على سبيل المثال، يمكن أن نقول: "ما أجمل بالرجل أن يصدق"، حيث يتصل الجار والمجرور بالفعل. أما في جمل مثل: "ما أحسن في المسجد معتكفاً" و"ما أحسن عندك جالساً"، فقد

نشأ خلاف بين النحاة حول جواز هذا الفصل، وذلك بسبب تعلق الظرف بالمعمول[١٩]، مما أدى إلى وجود قولين في هذا الشأن.

الرأي الأول: يذهب الأخفش في أحد أقواله والمبرد[٢٠] إلى أن الفصل بين فعل التعجب ومعموله غير جائز بشكل مطلق، سواء كان الفاصل ظرفًا أو غيره.[٢١]

وقد أشار المبرد إلى أنه إذا قلت: "ما أحسن عندك زيدًا" أو "ما أجمل اليوم عبد الله" فإن ذلك لا يجوز.[٢٢] ولم يستثنِ المبرد الفصل بالظرف المتعلق بالفعل، بل أطلق القول بالمنع. لذا، قال أبو حيان إن بعضهم اعتبر الفصل بالظرف والمجرور قبيحًا[٢٣]، وقد نُسب هذا الرأي أيضًا إلى سيبويه[٢٤].

واستندوا في حجتهم إلى أن أسلوب التعجب يتبع قاعدة واحدة، وأن عدم تصرفه يجعله مشابهًا للحرف في منع تقديم أي شيء عليه.[٢٥]

واحتجوا بما يأتي:

أولا: التوسع في الظرف والمجرور.

ثانيا : السماع، كما يأتي:

أولا : قول عمرو بن معدي كرب: لله در بني سليم، ما أحسن في الهيجاء لقاءها، وأكرم في الأزمات عطاءها ، وأثبت في المكرمات بقاءها [٢٦]

ثانيا : قول الشاعر :

خليلي ما أحرى بذي اللُّبِ أَن يُرَى صبورا ولكن لا سبيل إلى الصبر [٢٧]

ثالثا: القياس على الفصل بالظرف بين المضاف والمضاف إليه وهما كالشئ الواحد، فيكون الفصل هنا أكثر جوازا، والقياس على الفصل بالظرف في باب (إن) وأخواتها .

أما الفصل بين (أفعل) و (ما) فقد أجاز النحاة الفصل بينهما بـ (كان) الزائدة لتدل على المضي.

قال العكبري : وتزاد (كان) في التعجب، نحو : ما كان أحسن زيدا.[٢٨]

والسبب في جواز الفصل بـ (كان) أن التعجب مسلوب الدلالة على المضي ، وكان المتعجب منه صالحا للمضي فيجوز زيادة (كان) عند إرادة ذلك (١). ذلك(١)

الترجيح:

يتضح مما سبق أنه يجوز الفصل بين (أفعل) في التعجب ومعموله بالظرف والمجرور عندما يتعلقان بالفعل وليس بالمعمول، وذلك للأسباب التالية:

أولاً: التوسع في استخدام الظرف والمجرور، ولتجنب الفصل بين العامل ومعموله بواسطة معموله[٢٩].

ثانياً: إن هذا الرأي هو ما يذهب إليه معظم النحويين مثل ابن مالك وأبي حيان. حيث قال ابن مالك: "والصواب أن ذلك جائز وهو الرأي المشهور".[٣٠] بينما أشار أبو حيان إلى أنه "لا يجوز الفصل بين (أفعل) ومعموله، ولا بين (أفعل) ومعموله بشيء لا يتعلق بهما".[٣١]

المطلب الثالث

حكم صوغ التعجب والتفضيل من "أفعل"

يُصاغ فعل التعجب من كل فعل ثلاثي مجرد، تام مثبت، قابل للتفاضل، مبني للفاعل، ليس الوصف منه على أفعل فعلاء ، نحو: جمل، وحسن، فإن كان مزيداً وليس على وزن "أفعل" فلا يجوز التعجب منه [٣٢]، وإن كان على وزن "أفعل" ففيه خلاف بين النحويين على قولين [٣٣]:

القول الأول: قول سيبويه وابن مالك : وهو جواز التعجب مما كان علىوزن "أفعل" مطلقا.[٣٤]

قال سيبويه : هذا باب ما يعمل عمل الفعل، ولم يجر مجرى الفعل ولم يتمكن تمكنه ... وبناؤه أبدا من (فَعَل) و (فعل) و (فعل) و (أَفعَلَ).[٣٥]

وقال ابن مالك: "وإن كان المزيد فيه على وزن (أفعل) لم يقتصر على فعل التعجب منه على المسموع، بل يُحكم فيه بالاطراد وقياس ما لم يسمع منه على ما سمع ما لم يمنع مانع آخر، هذا هو مذهب سيبويه والمحققين من أصحابه، ولا فرق بين ما كانت همزته للتعدية كـ (أعطى)، وما كانت همزته لغير التعدية كـ (أغفى) .[٣٦]

واحتج أصحاب هذا الرأي بما يأتي:

أولا : أنَّ همزة "أفعل" التي للتعجب تعقب تلك الزيادة.[٣٧]

ثانيا : قياس ما لم يسمع على ما سمع .[٣٨]

ثالثا : قياس (أفعل) على الثلاثي المجرد ، حيثُ أشبهه لفظا في مضارعه واسم فاعله، كما أشبهه معنى في كثير ، نحو : سَرَى وأسرى، خَلَقَ وأخلق .[٣٩]

ولكن الشاطبي قد رد احتجاجهم هذا بقوله: "تلك المرادفة قد ينازع فيها، ومن تأمل كلام سيبويه في باب فعلت) و (أفعلت) لم يغره مثل هذا ".[٤٠]

أي بتأمل هذا الباب علمت أن نحو : أسرى وسرى من باب تداخل اللغات. القول الثاني: قول جمهور المتقدمين كالمازني والأخفش و المبرد وابن السراج والفارسي: وهو منع التعجب مما كان على وزن "أفعل" مطلقا [٤١]. قال ابن السراج: فعل التعجب إنَّما يكون مفعولا من بنات الثلاثة فقط، نحو : ضرب وعلم ومكث ... فإن قال قائل : فقد قالوا : ما أعطاه، وهو من أعطى يعطي)، وما أولاه بالخير ؟ قيل هذا على حذف الزوائد [٤٢]. قال أبو حيان: "فإن كان المزيد على وزن (أفعل) فثلاثة مذاهب : أحدها: أنه لا يجوز التعجب منه مطلقا، وهو مذهب أبي الحسن والجرمي والمازني والمبرد وابن السراج والفارسي.[٤٣]

ويرد عليهم بقول ابن مالك: ومذهب سيبويه فيما كان على (أفعل) أن يجري مجرى الثلاثي في بناء فعلي التعجب منه قياسا ، وإنما خصه من أبنية المزيد فيه ؛ لشبهه بالثلاثي لفظا ، ولكثرة موافقته له في المعنى .[٤٤]

واحتجوا بما يأتي: أولا: حدوث اللبس بين أفعل وفَعَل)، وأيهما صيغ منه الفعل. ثانيا : القياس على غيره من المزيدات التي يمنع التعجب منها [٤٥].

ثالثا : أنَّ ما جاء من (أفعل) كأعطى، وأدخل، فأصله من (فعل) الثلاثي والهمزة زائدة في أوله.[٤٦]

القول الثالث: القول بالتفصيل وهو قول ابن عصفور، حيث منع التعجب من "أفعل" إن كانت الهمزة للتعدية، وجوز التعجب إن كانت لغير تعدية وأطلق القياس به؛ لأنها إن كانت للتعدية تكون حرف معنى، أما التي لغير تعدية فلا معنى لها.[٤٧]

قال ابن عصفور : "وإن كان على وزن (أفعل) ، ولم تكن همزته للتعدية جاز التعجب منه، نحو قولهم: ما أخطأه .[٤٨]

واستدل على الجواز بقولهم: ما أظلم الليل ، وما أقفر هذا المكان ، ويمتنع إن كانت للنقل، فشذ نحو : ما أعطاه للدراهم، وما أقفر هذا المكان. ورده ابن مالك، وجعله تحكما بلا دليل [٤٩].

ورده الشاطبي وجعل ما أتوا به من سماع نادراً ، وأن هذه التفرقة لم يقل بها أحد ولا ذهب إليها نحوي، ومخالفة للإجماع [٥٠]. هذا ويُصاغ اسم التفضيل مما يصاغ منه فعلا التعجب [٥١]، فيشترط كونه ثلاثيا ، مجردا تاما، مثبتاً ، قابلاً للتفاضل، ليس الوصف منه على أفعل فعلاء، فيقال في باب (ضرب يضرب) : هو أضرب، وفي باب (علم يعلم) هو أعلم، وفي باب فضل يفضل هو أفضل، فإن كان مزيداً وليس على أفعل" فلا يجوز صوغ التفضيل منه، وإن كان على "أفعل" ففي صوغ التفضيل منه خلاف على ثلاثة أقوال [٥٢]، على ما تقدم

تقدم في التعجب. قال الشيخ خالد : "وفي بنائه [٥٣] من الفعل الماضي الذي على وزن "أفعل" المذاهب الثلاثة المتقدمة في التعجب، فقيل : يجوز مطلقا، وقيل: يمتنع مطلقا، وقيل يجوز إن كانت الهمزة لغير النقل.[٥٤]

الترجيح

تبين مما سبق أنَّ القول بمنع صوغ التعجب والتفضيل من (أفعل) هو الراجح؛ لما يأتي:

أولا : لئلا يلتبس المصوغ من (أفعل) بالمصوغ من (فعل).

ثانيا : ما أورده المجيزون من السَّماع نادر، ولا يُقاس عليه.

المبحث الثاني

خلافات نحوية فيما أتى على (أفعل) الاسمية

المطلب الأول: حكم صرف (أفعل) الذي مؤنثه (فعلاء) إذا نكر بعد التسمية

الأصل في كلمة "أحمر" هو أنها ممنوعة من الصرف، وذلك لوجود علتين فيها: الوصفية ووزن "أفعل". وعندما يُستخدم كاسم، فإنه يُمنع أيضًا من الصرف بسبب العلمية التي تحل محل الوصفية، بالإضافة إلى أنه يأتي على وزن "أفعل". ولا يوجد خلاف حول منعه من الصرف في هذه الحالة. لكن الخلاف يظهر عندما يأتي بعد التسمية بشكل نكرة، وهناك قولان في هذا الشأن:

القول الأول: هو رأي سيبويه [٥٥]وكثير من النحويين مثل المبرد[٥٦] في أحد قوليه، والزجاج[٥٧]، والفارسي[٥٨]، حيث يرون أن "أفعل" الذي مؤنثه "فعلاء" ممنوع من الصرف سواء تم التسمية

بـه أم لا، وسـواء كـان نكـرة أم لا. وعنـد ذكـره، يصـبح شـبيهاً بأصـله قبـل التسـمية، حيـث كـان ممنوعًا من الصرف بسبب الوصفية الأصلية ووزن "أفعل".

قـال سـيبويه: اعلـم أن كلمـة "أفعـل" إذا كانـت صـفة، فإنهـا لا تنصـرف سـواء كانـت معرفـة أو نكـرة، وذلـك لأنهـا تشـبه الأفعـال، مثـل: "أذهـب" و"أعلـم"[٥٩]. وقـد اتفـق علـى هـذا الـرأي عـدد مـن النحويين مثل ابن عصفور[٦٠]، وابن مالك[٦١]، والمرادي[٦٢]، وابن هشام[٦٣]، والشيخ خالد[٦٤].

قـال ابـن مالـك: "لا يُعتـد بـالعروض الاسـمية إذا كـان أصـله وصـفياً"[٦٥]. وأوضـح الشـيخ خالـد أن الوزن غالباً ما يكون (أفعل)، بشرط ألا يقبل التاء[٦٦]. وقد استندوا إلى ما يلي:

أولاً: إن سـبب المنـع واضـح قبـل التسـمية، لأن الوصـف هنـا أصـلي، والصـفات قريبـة مـن الأفعـال. كمـا أن سـبب المنـع بعـد التسـمية يتضـح مـن خـلال الشـبه مـع الأصـل، حيـث إن الأصالة في الوصفية تتواجد مع وزن الفعل.

ثانيـاً: هنـاك دليـل مـن السـماع، حيـث ذكـر أبـو زيـد عـن العـرب قـولهم: "عنـدي عشـرون أحمـر" في إشارة إلى رجال كل واحد منهم يحمل اسم أحمر.[٦٧]

رد الرضـي علـيهم بقولـه: لـم يثبـت أن كلمـة (أسـود) تُسـتخدم فـي سـياق يشـير إلـى وجـود سـواد، ممـا يعنـي أن الوصـفية الأصـلية لا تُعتبـر بعـد زوالهـا. لـذا، لا يوجـد دليـل يـدعم رأي سـيبويه فـي منـع صـرف كلمـة (أحمـر) عنـدما تكـون نكـرة بعـد العلميـة، كمـا أنـه لـم يُثبـت بالنسـبة لكلمـة (أربع) أن الوصفية العارضة تُعتبر.[٦٨]

أمـا القـول الثـاني، فهـو رأي الكـوفيين والأخفـش [٦٩] والمبـرد[٧٠] فـي أحـد قوليـه، والرضـي[٧١]، حيث يرون أنه يجوز صرف (أفعل) إذا كانت نكرة بعد التسمية، وذلك بسبب زوال .

بعد التسمية، لم يتبقَ سوى مانع واحد وهو وزن الفعل، وهو غير كافٍ لمنع الصرف.

قال الرضي: "معنى الوصف في كلمة (أحمر) إذا زالت بعد العلمية، فإنه لا يعود بعد التنكير؛ لأن معنى (ربّ أحمر) هو (ربّ مسمى بأحمر)".[٧٢]

ونقل الزجاج عن الأخفش قوله: "زعم الأخفش وبعض البصريين والكوفيين أن الصفة إذا سميت بها شخصًا، مثل (أحمر)، فإنها لا تنصرف في المعرفة، بينما تنصرف في النكرة".[٧٣]

وقال العكبري: "يمتنع صرف كلمة (أحمر) بعد التعريف ووزن الفعل بالإجماع، أما إذا نُكرت، فإن سيبويه لا يصرفها، بينما الأخفش[٧٤] يصرفها".

احتجوا بالأسباب التالية:

أولاً: أنه لا تعود الوصفية إذا نُكرت الكلمة بعد أن كانت علماً، كما في قولك: "رُبَّ أحمر" عندما يُشار إلى ما سُمّي بأحمر.

ثانياً: القياس على نحو "أحمد"، حيث إذا نُكرت الكلمة، فإنها تُصرف، كما في قولنا: "مررتُ بأحمد وأحمد آخر".

ثالثاً: أن المانع من الصرف في حالة التنكير هو الوصفية، والتي تزول بالتسمية.[٧٥]

الترجيح:

يتضح من ذلك أن رأي سيبويه هو الرأي الراجح، وهو القول بمنع صرف "أفعل" بعد التنكير، للأسباب التالية: أولاً: أن التنكير بعد التسمية يُعيد الكلمة إلى أصلها، كما أن التسمية لا تُغير من معنى الوصفية، فهي صفة عارضة.

ثانياً: قوة الشبه بين "أفعل" والفعل.

المطلب الثاني

حكم تقديم من ومجرورها(على) أفعل التفضيل

من حالات (أفعل التفضيل) أن يكون خالياً من (أل) والإضافة، فيجب أن يكون مفرداً مذكراً، ويأتي بعده (من) الجارة، متأخرة عنه لفظاً أو تقديراً[٧٦]. كما يجب أن تتقدم مجرورها

في الاستفهام[٧٧]. على سبيل المثال، نقول: "أنت ممن أفضل؟". وإذا تقدمت مع مجرورها في غير الاستفهام، فهناك خلاف في ذلك كما سيأتي:

أولاً: مذهب الجمهور هو أن تقديم (من) ومجرورها يعد ضرورة. بين[٧٨]ما اعتبره ابن عقيل شاذاً، حيث قال: "وقد ورد التقديم شذوذاً في غير الاستفهام".[٧٩]

وقد وافق ابن هشام الجمهور، فقال: "وقد تتقدم أي (من) في غير الاستفهام، كقوله:

فأسماء من تلك الظعينة أملح [٨٠]

وهو ضرورة[٨١] أيضاً.

حجتهم في ذلك تتلخص في النقاط التالية:

أولاً: إنّ (من) ومجرورها مع (أفعل) يُعتبران كالمضاف إليه بالنسبة للمضاف، لذا لا يجوز تقديمهما عليه في غير الاستفهام، تماماً كما لا يُسمح بتقديم المضاف إليه على المضاف.[٨٢]

ثانياً: إنّ (أفعل) هو عامل غير متصرف في ذاته، مما يعني أنه لا يمكنه أن يتصرف في معموله بالتقدم عليه، مثل باقي العوامل غير المتصرفة.[٨٣]

ثالثاً: لم يُستخدم هذا التركيب إلا في الشعر، كما يتضح في البيت السابق:

إذا سايرت أسماء يوماً ظعينة فأسماء من تلك الظعينة أملح

فالأصل هنا هو: فأسماء أملح من تلك الظعينة.

ثانياً: مذهب ابن مالك: يرى أن تقديم "من" ومجرورها جائز، لكنه نادر الحدوث[٨٤]. وقد ذكر ابن مالك أنه يجب أن يكون "أفعل التفضيل" مفرداً ومذكراً، وأن يتبعه أو يتصل به المفضول عليه مجروراً بـ "من"، مع إمكانية أن يسبقهما.[٨٥]

ثم أوضح ذلك قائلاً: يجب تقديم "من" والمفضول إذا كان اسم استفهام أو مضافاً إليه، مثل: "ممن أنت أحلم؟" و"من أي رجل أنت أكرم؟". أما إذا كان المفضول غير ذلك، فلا يجوز تقديمه إلا في حالات نادرة.[٨٦]

وأشار الشيخ خالد إلى أنه "يمكن أن تتقدم 'من' ومجرورها على 'أفعل' في غير الاستفهام، وهذا يعد ضرورة عند الجمهور ونادراً عند الناظم".[٨٧]

الرأي الثالث: يرى أبو حيان أن تقديم (من) ومجرورها شائع في الشعر لدرجة تجعل القياس عليه مقبولاً. وقد قال أبو حيان: "تكررت حالات تقديم (من) ومجرورها على (أفعل) في الشعر، مما يتيح القياس عليه".[٨٨]

الترجيح:

يتضح من ذلك أن رأي الجمهور هو الأرجح للأسباب التالية: أولاً، إن تقديم (من) ومجرورها لم يظهر إلا في الشعر، مما يدل على أنه ضرورة شعرية.

ثانياً، إن القول بعدم وجود ضرورة قد يُفهم منه إمكانية القياس على المسألة، لكن تعدد الشواهد الشعرية لا يعني جواز القياس، حتى وإن كان نادراً، كما يذهب إلى ذلك ابن مالك. لذا، يجب أن يُعتبر هذا الأمر ضرورة لا يمكن القياس عليها.

المطلب الثالث

حكم الجمع بين "أفعل التفضيل المقترن بـ"أل" ومن الجارة

لا خلاف في لزوم (أفعل) الإفراد والتذكير إن جاء خاليا من (أل) والإضافة، فإذا اقترن بـ (أل) أو أضيف خرج من معنى الفعل إلى معنى الفاعل، وطابق ما هو له فلما كان المجرد فيه معنى الفعل والمحلى بـ (أل) فيه معنى الفاعل وقع خلاف في الجمع بين (أل) و (من) الجارة على قولين[٨٩]:

القول الأول: قول جمهور النحاة[٩٠] : إنَّ (أفعل التفضيل إذا اقترن بـ (أل) لزمه المطابقة للموصوف في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع؛ لذا فلا يجمع بينه وبين (من) الجارة.

قال ابن يعيش: "هذا الضرب من الصفات موضوع للتفضيل وأصله أن يكون موصولا بـ (من) ، و (من) فيه لابتداء الغاية ... فلما كان معنى الباب الدلالة

على ابتداء التفضيل لم يكن بد من (من) ظاهرة أو مضمرة؛ لإفادة المعنى المذكور، ولا يجوز تعريفه والحالة هذه لا بالألف واللام ولا بالإضافة... فلذلك لا تقول : زيد الأفضل من عمرو.[٩١]

قال ابن مالك : ولا توجد (من) جارة للمفضول إلا و (أفعل) عار من الإضافة والألف واللام ".[٩٢]

واحتجوا بما يأتي:

أولاً: إن (أل) و (من) لا يمكن استخدامهما معًا، ولا يجوز الجمع بينهما في حالة الإضافة.[٩٣]

ثانيًا: إن اسم التفضيل المجرد يحمل معنى الفعل، بينما الاسم المحلى بـ (أل) يحمل معنى الفاعل.[٩٤]

أما القول الثاني، فقد ذكره بعض العلماء[٩٥]، حيث أشاروا إلى أنه يجوز استخدام (من) الجارة للمفضل عليه بعد اسم التفضيل المقرون بـ (أل).

احتجوا ببيت الأعشى الذي يقول:

"ولست بالأكثر منهم حصى، وإنما العزة للكاثر."[٩٦]

وقد أشار ابن يعيش بعد هذا البيت إلى أن الجاحظ استند إلى ظاهره، وادعى أن ذلك يتعارض مع ما أقره النحويون من عدم جواز الجمع بين الألف واللام و"من" في هذا النوع من الصفات.[٩٧]

رد الجمهور بأن للبيت تأويلات متعددة، منها ما أشار إليه ابن يعيش حيث قال: "يمكن أن تكون (منهم) حالاً من تاء (لست)، كما تقول: لستُ منهم بكثير... كما يمكن أن تتعلق بـ (الأكثر) على نحو ما يتعلق به الظرف، وليس على نحو هو أفضل من (زيد)، كأنه يقول: ولست بالأكثر فيهم". [٩٨]

وقد ذكر ابن مالك ثلاثة توجيهات بعد بيت الأعشى السابق: الأول هو أن (من) لا تكون لابتداء الغاية كما في "زيد أفضل منك"، بل تكون للتبيين كما في "أنت منهم الفارس الشجاع"، أي من بينهم. الثاني: أن تتعلق (من) بمحذوف يدل عليه المذكور. الثالث: أن تكون الألف واللام زائدتين، فلا يمنع وجود (من) معهما كما لا يمنع وجودها عند التجرد منهما. [٩٩]

الترجيح:

أظهرت دراسة المسألة أن الرأي الذي يذهب إليه بعض النحويين هو الرأي الراجح، وهو جواز الجمع بين اسم التفضيل المضاف إليه (أل) و (من) الجارة، وذلك للأسباب التالية:

أولاً: وجود السماع بذلك، كما في البيت الذي تم ذكره سابقاً.

ثانياً: إن التأويل الذي اعتمد عليه أصحاب الرأي الآخر يعتبر تكلفاً لا مبرر له.

الخاتمة:

استنتج من ما سبق عدة نتائج رئيسية، منها:

أولاً: اهتمام العلماء بدراسة صيغة "أفعل" من جوانب متعددة، كما تم توضيحه في الدراسات السابقة التي تم الإشارة إليها في البحث.

ثانياً: تتساوى "أفعل" و"فعل" في المعنى، وقد تظهر بعض الأفعال بصيغة "أفعل" دون أن تظهر بصيغ أخرى.

ثالثاً: يمكن أن تأتي "أفعل" و"فعل" بمعنى واحد، وقد يظهر اللفظان بشكل منفصل.

رابعاً: تلعب الهمزة دوراً في تحديد معنى "أفعل" وفقاً للسياق، حيث يمكن أن تشير الهمزة إلى التعدية أو السلب أو التعريض أو الدخول في الشيء، وغيرها من المعاني.

خامساً: يُعتبر ما ذهب إليه الأخفش من أن "أفعل" في التعجب صلة لـ"ما" إذا كانت موصولة، أو صفة لها إذا كانت نكرة ناقصة، ضعيفاً؛ لأنه تم حذف الخبر دون مبرر.

الهوامش:

[١] الكتاب لسيبويه ٤/٢٦.
[٢] السابق ٤/٢٦ ، ٢٧.
[٣] الكتاب ٤/٥٥
[٤] الأصول ١/٧٨
[٥] الكتاب ٤/٠٥٩
[٦] ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٧٦، التصريح ٢/٥٧.
[٧] البقرة: من الآية: ٢٤.
[٨] ينظر: المقاصد الشافية للشاطبي ٤/٤٣٣-٤٣٥.
[٩] ينظر : شرح الكافية لابن مالك ص ١٠٧٧ ، أوضح المسالك لابن هشام ٣/٢٥١.
[١٠] الأصول ١/١٠١.
[١١] المقاصد ٤/٤٣٦.
[١٢] سورة الواقعة: آية: ٢٧
[١٣] ينظر : أوضح المسالك ٣/٢٥٢.
[١٤] ينظر : أوضح المسالك ٣/٢٥٢ ، التصريح ٢/٥٩.
[١٥] الأصول ١/١٠٠.
[١٦] اللباب ١/١٩٨.
[١٧] ينظر : اللباب ١/١٩٨-١٩٩.
[١٨] ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ١/٤٤١ ، الإنصاف ١/٢١٦، التصريح ١/٥٣١

[١٩]ينظر : التصريح ٢/٦٤.

[٢٠]ينظر : المقتضب ٤/١٧٨ ، شرح الكافية لابن مالك ص ١٠٩٨ ، الارتشاف لأبي حيان ص ٢٠٧٢.

[٢١]ينظر : المقتضب للمبرد ٤/١٧٨ ، تحقيق اللباب للعكبري ١/٢٠٢

[٢٢]ينظر : المقتضب ٤/١٧٨ ، تحقيق اللباب للعكبري ١/٢٠٢

[٢٣]الارتشاف ص ٢٠٧٢.

[٢٤]ينظر : شرح التسهيل ٣/٤١ ، شرح الكافية لابن مالك ص ١٠٩٧.

[٢٥]ينظر : المقتضب ٤/١٧٨.

[٢٦]ينظر : شرح الكافية لابن مالك ص ١٠٩٧، المقاصد ٤/٥٠١.

[٢٧]البيت من البحر الطويل، ولا يعرف قائله.

والشاهد فيه قوله: (ما أحرى بذي اللب أن يرى)، حيث فصل بين فعل التعجب (ما أحرى)

وبين معموله بالجار والمجرور بذي اللب)، وهو جائز عند كثير من النحويين.

ينظر : شرح التسهيل ٣/٤١ ، شرح الكافية ص ١٠٧٧ ، الارتشلف ص ٢٠٧٢، شرح ابن عقيل

٢/١٥٨، الأشموني ٣/٢٤.

[٢٨]اللباب ١/٢٠٤.

[٢٩]ينظر : شرح الكافية لابن مالك ص ١٠٩٩.

[٣٠]شرح التسهيل ٣/٤١.

[٣١]الارتشاف ص ٢٠٧٠.

[٣٢]لأنَّ التعجب من المزيد يؤدي إلى حذف الزوائد ويفوت المعنى الذي جاءت من أجله.

[٣٣]ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٧٩.

[٣٤]ينظر : الارتشاف ص ٢٠٧٨.

[٣٥]الكتاب ١/٧٢،٧٣.

[٣٦]شرح التسهيل ٣/٤٦

[٣٧]ينظر: الكتاب ١/٣٧ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٨٠

[٣٨]شرح التسهيل لابن مالك ٣/٤٦.

[٣٩]ينظر : شرح الكافية لابن مالك ص: ١٠٨٩.

[٤٠]المقاصد ٤/٤٧٠.

[٤١]ينظر : المقتضب للمبرد ١/١٧٨ ، الأصول ١/٦١ ، الإيضاح للفارسي ١/١١٥ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٧٩ ، الارتشاف ص ٢٠٧٨.

[٤٢]الأصول ١/٩٩-١٠٠.

[٤٣]الارتشاف ص ٢٠٧٨.

[٤٤]شرح الكافية لابن مالك ص: ١٠٨٩

[٤٥]ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٨٠ ، المقاصد ٤/٤٧٠.

[٤٦]ينظر : المقتضب ٤/١٧٨

[٤٧]ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٨٠ ، الارتشاف ص ٢٠٧٨.

[٤٨]المقرب ١/٧٣، شرح الجمل ١/٥٨٠.

[٤٩]ينظر : شرح التسهيل ٣/٤٧

[٥٠]ينظر : المقاصد الشافية ٤/٤٦٩، ٤٧١.

[٥١]التصريح ٢/٩٣.

[٥٢]ينظر : التصريح ٢/٩٣

[٥٣]أي (أفعل التفضيل.

[٥٤]التصريح ٢/٩٣

[٥٥]ينظر: الكتاب ٣/٢٠٣

[٥٦]ينظر: المقتضب ٣/٣٣٠

[٥٧]ينظر : ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص .

[٥٨]ينظر: الإيضاح للفارسي ص ٢٢٩

[٥٩]الكتاب ٣/٢٠٣.

[٦٠]ينظر : شرح الكافية ص ١٤٥١.

[٦١]ينظر : شرح الكافية ص ١٤٥١.

[٦٢]ينظر : توضيح المقاصد للمرادي ص ١١٩٤.

[٦٣]ينظر : أوضح المسالك ٤/١١٨.

[٦٤]ينظر : التصريح ٢/٣٢٣

[٦٥]شرح الكافية ص ١٤٥١.

[٦٦]التصريح ٢/٣٢٣

[٦٧]ينظر : المقاصد ٥/٥٩٢.

[٦٨]شرح الرضي على الكافية ١/١٢٩

[٦٩]ينظر : اللباب ١/٥١٢، المقاصد ٥/٥٩٢.

[٧٠]ينظر : المقتضب ٣/٣٣٩

[٧١]ينظر : شرحه على الكافية ١/١٢٨

[٧٢]شرح الرضي على الكافية ١/١٢٨

[٧٣]ما ينصرف وما لا ينصرف ص .

[٧٤]اللباب ١/٥١٢.

[٧٥]ينظر : ما ينصرف ص ٧ ، شرح الكافية للرضي ١/١٢٨

[٧٦]يقصد بذلك أن (من) ومجرورها قد يحذفان إذا دل عليهما دليل كان يسبق ذكرهما، نحو قوله – تعالى – أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا ، أي وأعز منك نفراء الكهف: آية: ٣٤.

[٧٧]ينظر : التصريح ٢/٩٥ ٩٦

[٧٨]ينظر : التصريح ٢/٩٩

[٧٩]شرح ابن عقيل ٣/١٨٤.

[٨٠]هذا عجز بيت من البحر الطويل لجرير ، وصدره إذا سايرت أسماء يوما ظعينة.

واللغة فيه الظعينة: المرأة مطلقا، والمعنى: أنها كلما سارت مع نساء ظهر حسنها وتفوقها في الملاحة عمن تسايرهن.

الشاهد فيه قوله: (من تلك الظعينة أملح)، حيث تقدمت (من) ومجرورها على (أفعل) في غير استفهام، وهو ضرورة.

ينظر الديوان ص ٨٣٥، بشرح محمد بن حبيب ت. د/ نعمان محمد أمين ط دار المعارف، شرح ابن عقيل ٣/١٨٦، أوضح المسالك ٣/٢٩٣ ، التصريح ٢/٩٩، شرح الأشموني

[٨١]أوضح المسالك ٣/٢٩٣

[٨٢]ينظر : شرح ابن عقيل ٣/١٨٤.

[٨٣]ينظر : التصريح ٢/٩٩

[٨٤]ينظر : التصريح ٢/٩٩

[٨٥]شرح التسهيل ٣/٠٥٠

[٨٦]شرح التسهيل ٣/٥٤.

[٨٧]التصريح ٢/٩٩.

[٨٨]الارتشاف ص ٢٣٣٠

[٨٩]ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٦/٩٦، المساعد ٢/١٧٤.

[٩٠]شرح التسهيل ٣/٥٧.

[٩١]شرح المفصل ٦/٩٥.

[٩٢]ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٦/٩٦ ، شرح التسهيل ٣/٥٧، المساعد ٢/١٧٤،التصريح ٢/١٠٠

[٩٣]ينظر : التصريح ٢/١٠٠

[٩٤]ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٦/٩٦.

[٩٥]ينظر : التصريح ٢/ ١٠٠ . لم أستطع معرفة هؤلاء إلا الجاحظ الذي ذكره ابن يعيش في كلامه .

[٩٦]البيت من البحر السريع، وهو للأعشى.

والشاهد فيه قوله : (بالأكثر منهم، حيث جمع بين اسم التفضيل المحلى بـ (أل) و (من) الجارة للمفضّل عليه وخرجه الجمهور على عدة أوجه.

ينظر الديوان ص ١٩٣ ، شرح محمد محمد حسين، ط، مؤسسة الرسالة – بيروت ١٩٨٣، أوضح المسالك ٣/٢٩٥، الخصائص ١/١٨٥، ٣/٢٣٦ ، والتصريح ٢/١٠٠، شرح المفصل .٦/١٠٣

[٩٧]شرح المفصل ٦/١٠٣-١٠٤.

[٩٨]شرح المفصل ٦/١٠٤.

[٩٩]شرح الكافية ص ١١٣٥.

المصادر والمراجع:

-Irtisaf Al-Dharb from Lisan Al-Arab by Abu Hayyan Al-Andalusi, edited by Dr. Rajab Othman Muhammad, Dr. Ramadan Abdel Tawab Al-Khanji Library, Cairo, ed. First (1418 AH - 1998 AD).

-The Principles of Grammar by Ibn al-Sarraj, ed. Dr. Abdul Hussein Al-Fatli, Ed. Al-Resala Foundation.

-Dictating what the Most Gracious has given in terms of parsing and recitations by Al-Akbari. Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah - Beirut - Lebanon.

- Fairness in Disputed Matters by Abu Al-Barakat bin Al-Anbari, edited by Dr. Gouda Mabrouk Muhammad Mabrouk, reviewed by Dr. Ramadan Abdel Tawab, Al-Khanji Library, Cairo, ed. first.

- Al-Idhah by Al-Farsi, edited by Kazem Bahr Al-Murjan, Alam Al-Kutub for Printing and Publishing, 1416 AH - 1996 AD.

-Al-Baghdadiyyat by Persian, by Salah al-Din Abdullah al-Sinkawi, Al-Ani Library, Baghdad.

-Appendix and Supplement by Abu Hayyan, edited by Dr. Hassan Hindawi, ed. Dar Al-Qalam, Damascus.

-Declaration T. A/ Abdul Salam Haroun, ed. Al-Khanji Library, Cairo, 3rd (1408 AH - 1988 AD).

- Clarification of the Objectives by Al-Muradi, edited by Abdul Rahman Ali Suleiman, 1st edition, 1422 AH - 2001 AD.

- The Treasury of Literature and the Core of the Core of the Arabic Language by Abdul Qadir bin Omar Al-Baghdadi, edited by Abdul Salam Muhammad Harun, published by Al-Khanji Library in Cairo.

- The Characteristics of Ibn Jinni, edited by Muhammad Ali Najjar, published by Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah 1276 AH - 1957 AD.

- Diwan Jarir with the explanation of Muhammad bin Habib, edited by Dr. Numan Muhammad Amin, 3rd edition, Dar Al-Maarif.

- Explanation of At-Tasheel by Ibn Malik, edited by Dr. Abdul Rahman Al-Sayyid, edited by Muhammad Badawi Mukhtun, published by Hijr for Printing, Publishing and Distribution.

- Explanation of Al-Jumal by Ibn Asfour, edited by Sahib Jaafar Abu Janah, Alam Al-Kotob for Printing and Publishing, Beirut, Lebanon (1419-1999 AD),

- Explanation of Al-Kafiya by Al-Radhi, edited by Youssef Hassan Omar, published by Qas Yunus, Benghazi, second edition (1996 AD).

- Explanation of the book by Al-Sirafi, trans. Ahmed Hassan Mahdali, and Ali Sayyid Ali, 1st ed., Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah, Beirut - Lebanon 1429 AH - 2008 AD.

- Explanation of Al-Mufassal by Muwaffaq Al-Din Yaish bin Ali bin Yaish, printed by order of the Sheikhdom, Al-Munira Printing Administration, Egypt, Al-Kahkiyin Street.

- The book by Sibawayh, trans. A. Abdul Salam Haroun, Al-Khanji Library, Cairo, third edition (1408 AH - 1988 AD).

- Al-Lubab fi Ilal Al-Binaa wa Al-I'rab by Al-Akbari, trans. Ghazi Mukhtar Tulaymat, published by Dar Al-Fikr Al-Mu'asir in Damascus, first edition (1416 AH - 1995 AD).

- Explanation of the book by Al-Sirafi, edited by Ahmed Hassan Mahdali and Ali Sayyid Ali, 1st edition, Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah, Beirut - Lebanon 1429 AH - 2008 AD.

- Explanation of Al-Mufassal by Muwaffaq Al-Din Yaish bin Ali bin Yaish, printed by order of the Sheikhdom, Al-Munira Printing Administration, Egypt, Al-Kahkiyin Street.

- The book by Sibawayh, edited by A. Abdul Salam Haroun, Al-Khanji Library, Cairo, third edition (1408 AH - 1988 AD).

- Al-Lubab fi Ilal Al-Binaa wa Al-I'rab by Al-Akbari, edited by Ghazi Mukhtar Tulaymat, edited by Dar Al-Fikr Al-Mu'aser in Damascus, first edition (1416 AH - 1995 AD).

- Lisan Al-Arab by Ibn Manzur, Bulaq, Egypt, first edition (1300 AH).

- What Missed Fairness of Issues, authored by Dr. Fathi Bayumi Hamouda, no.

- What is declined and what is not declined by Al-Zajjaj, p. 7, trans. Hoda Mahmoud Qara'a, Supreme Council for Islamic Affairs, Heritage Revival Committee - Cairo 1391 AH - 1971 AD.

- Al-Mus'id ala Tas'hi Al-Fawa'id by Ibn Aqil, trans. Muhammad Kamil Barakat, Umm Al-Qura University, 2nd ed., 1422 AH - 2001 AD.

- Al-Maqasid Al-Shafiyyah by Al-Shatibi, the first part was investigated by Dr. Abdul Rahman bin Sulaiman Al-Uthaymeen, first edition (1428 AH - 2007 AD), the second part was investigated by Prof. Dr. Muhammad Ibrahim Al-Banna, the fourth part was investigated by Prof. Dr. Muhammad Ibrahim Al-Banna, and Dr. Abdul Majeed Qatamesh, the fifth and sixth parts were investigated by Dr. Abdul Majeed Qatamesh

- Al-Muqtabas by Al-Mubarrad, investigated by: Prof. Dr. Muhammad Abdul Khaliq Udaymah, Cairo, third edition (1415 AH - 1994 AD). - Al-Muqrab by Ibn Asfour, edited by: Ahmad Abdul

Sattar Al-Jawari, and Abdullah Al-Jubouri, first edition, 1392 AH - 1972 AD.

- Huma Al-Hawami' by Imam Jalal Al-Din Al-Suyuti, investigated by: Dr. Ahmad Shams Al-Din, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, first edition (1418 AH - 1998 AD).